متابعة إجراءات المحاكم الشرعية

فيما يخص النساء من منظور النوع الاجتماعي

الملخص التنفيذي

ISBN 978-9950-354-00-5
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
إعداد المحامية: منال الجعبة

مجال الدراسة

في إطار عمله الهادف إلى تسهيل استيفاء النساء لحقوقهن المشروعة أمام المحاكم الشرعية بشكل خاص، قام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بإجراء هذه الدراسة التشخيصية بالمشاركة من أجل تشخيص واقع الإجراءات في المحاكم الشرعية، وتحديد المشكلات والعقبات التي تواجه النساء في ممارستهن لحقهن في التقاضي في المحاكم الشرعية.

جاءت هذه الدراسة لرصد المحاكمات في المحاكم الشرعية انسجاماً مع الجهود الدولية الرامية لحماية حقوق الإنسان عبر رصد المحاكمات حمايةً للحق في المحاكمة العادلة، وذلك عبر إلقاء الضوء على النصوص الدستورية والقانونية الموضوعية والإجرائية التي تنظم وتحكم الإجراءات المتبعة أمام المحاكم الشرعية، وتحليلها من منظور النوع الاجتماعي، ففي حالات كثيرة تستند القوانين إلى معايير الذكور للعدالة التي تفترض أن النساء والرجال يواجهون القانون على قدم المساواة، وهو أمر نادراً ما يحدث في الواقع. وبالتالي حتى القوانين المحايدة إزاء نوع الجنس على الورق يمكن أن يكون لها اثر متحيز في الممارسة العملية، لذلك فقد تم التركيز على بعض المواد التي يمكن أن يرتكب التمييز ضد المرأة باسم المساواة القانونية للمرأة، والتي تدعو إلى تبني قوانين محايدة لا تنص على أي اختلاف في المعاملة أو الوسائل أو الفرص بناء على النوع.

كما جاءت الدراسة لتوثق الممارسات المتبعة في المحاكم الشرعية بين القضاة/ القاضيات، والمحامين/المحاميات، والموظفين/الموظفات، والمؤدية إلى تحقيق المساواة أو تعميق الفجوة بين الجنسين اعتمادا على مشاهدات الباحثة في أروقة المحاكم الشرعية المختارة وهي محكمتي رام الله والبيرة وبيرزيت الشرعيتين عبر إجراء زيارات ميدانية للمحاكم الشرعية، وعقد مقابلات معمقة مع القضاة والموظفين في المحاكم الشرعية.

ولم تغفل الدراسة آراء النساء المتقاضيات، فتم عقد مقابلات معمقة مع عدد من النساء المتوجهات للمحاكم، بهدف التعرف على عدد من العوامل التي تؤثر على وصول النساء إلى حقهن في التقاضي وحصولهن على الخدمات، إضافة إلى آرائهن في مدى وجود أو عدم وجود تمييز في التعامل معهن من قبل القضاة والموظفين والمحامين.

وبهدف تفصيل واقع عمل المحاكم الشرعية تجاه النساء من النواحي الإجرائية؛ وتحديد الفروق بين المرأة والرجل بالنظر إلى ظروف وأحداث التقاضي، والمساواة في فرص الوصول للمحاكم والحصول على الخدمات المتاحة، وتحديد المواقف الدينية أو الثقافية السائدة التي تؤثر على قدرة المرأة على الوصول والحصول على التقاضي والخدمات...وغيرها من المؤشرات، والتي ستساهم في تقييم أداء العاملين والعاملات في المحاكم الشرعية من منظور النوع الاجتماعي، فقد عملت الدراسة على متابعة ورصد وتوثيق وتقييم إجراءات قضيتين في محكمة رام الله والبيرة الشرعية في جميع مراحلهما وتحليل ما نتج عنهما من أحكام.

إشكالية الدراسة

تركز مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة على نقد قوانين الأحوال الشخصية واقتراح النصوص والإجراءات البديلة، مما أدّى إلى تراكم العمل على نقد التشريعات وعدم التركيز على إجراءات العمل في المحاكم الشرعية وتأثير ذلك على النساء، وعدم وجود دراسات متخصصة في ذلك لا سيما في الضفة الغربية.

إن الإجراءات المتبعة على أرض الواقع قد تختلف وفقا للمتغيرات القانونية والحقوقية والاجتماعية، وقد كانت ندرة الدراسات المتعلقة بالإجراءات العملية في المحاكم الشرعية، باعثا لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لإعداد هذه الدراسة.

أهداف الدراسة

لما كانت المساواة ليست مساواة حسابية، بل تحديداً لشروط ومعايير موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون، فقد هدفت هذه الدراسة إلى:

١. تسليط الضوء على الإطار القانوني الناظم لعمل المحاكم الشرعية بما يتضمنه من قرارات وتعليمات وتعميمات.

٢. رصد سلوكيات القضاة/القاضيات والموظفين/الموظفات والمحامين/المحاميات العاملين في المحاكم الشرعية، وذلك من نواحي العمل في القضايا في المحاكم الشرعية والتعامل مع النساء في هذه القضايا.

٣. الاطلاع على تجارب نساء لهن قضايا في المحاكم الشرعية، للوقوف على المراكز القانونية للنساء في المحاكم الشرعية من الناحيتين القانونية والإجرائية العملية.

٤. متابعة وتوثيق إجراءات قضيتين محددتين؛ لتقييم تطبيق القوانين والأنظمة وأداء العاملين في المحاكم الشرعية من ناحية وجود أو عدم وجود تمييز ضد النساء من منظور النوع الاجتماعي، مع بيان النتائج عند انتهاء القضايا وذلك من اجل الخروج بتوصيات و/أو حلول قابلة للتطوير من شأنها أن تسعف النساء في الوصول إلى العدالة المبتغاة واستيفائها بما يتواءم ومعايير حقوق الإنسان.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على أسلوب تحليلي بحسب النوع الاجتماعي مؤداه أن الرجال والنساء في عملهم وتعاملهم في المحاكم لهم ادوار مختلفة، وحتماً ذلك يؤدي إلى اختلاف المهارات والتجارب والأسلوب. والتحليل المبني على النوع الاجتماعي هدفه تبيان تلك الاختلافات كي يؤخذ بعين الاعتبار تجنب تلك الاختلافات في السياسات والبرامج وتلبية الاحتياجات للنساء بشكل خاص[1].

وتعتمد هذه الدراسة على أسلوب البحث الكيفي المحدد من خلال إجراء مقابلات معمقة مع أطراف العدالة في المحاكم الشرعية موضوع الدراسة: قضاة محكمتي رام الله والبيرة الشرعية ومحكمة بيرزيت الشرعية، مسئولي نيابة الأحوال الشخصية، رؤساء الأقلام في المحكمتين، وخمسة عشر امرأة لهن قضايا سابقاً أو حالياً، ومحامين.

ولهذه الغاية فقد تم تطوير استمارات خاصة للمقابلات المعمقة لكل فئة من فئات الدراسة، وتم نقاشها وإقرارها مع فريق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

كان هدف المقابلات مع النساء معرفة انطباعات النساء عن الإجراء القانوني، والإجراءات التي تمت قبل اللجوء إلى المحكمة، وكيفية استخدامهن لحقهن في التقاضي، وتقديرهن لمعلوماتهن القانونية والإجرائية، والمعيقات التي يواجهنها في ممارسة الحق في التقاضي، بالإضافة إلى رأيهن في المحامين ومدى ثقتهن بهم، ورأيهن في وجود تمييز في المحاكم الشرعية من قبل القضاة والموظفين.

كما اعتمدت الدراسة على رصد الأنشطة الإجرائية والسلوكية لعمل المحاكم الشرعية وتقييمها وجمع الوثائق ذات الصلة وتنظيمها وتقييمها وتحليلها، من أجل تحديد الثغرات التي تشكل في أجزائها أو بمجملها تمييز ضد النساء من منظور النوع الاجتماعي.

---

١ برنامج للمساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة، وصول المرأة إلى العدالة على قدم المساواة مع الرجل، وثيقة تمهيدية حول القضايا الجنسانية (النوع الاجتماعي Gender) والحوكمة الديمقراطية، تأليف Dougas Sarah بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة (٤)، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.

نتائج الدراسة

- تتوجه النساء إلى المحكمة الشرعية بعد استنفاذ طرق الحل مع الزوج عبر الوساطة من قبل رجال العائلة والمعارف، وتتخذ النساء قرار اللجوء للمحكمة بأنفسهن دون طلب الإذن من أحد، وذلك على اعتبار أن اللجوء إلى المحكمة الشرعية حق شرعي لهن. ولا يتملك النساء الشعور بالخوف من الإجراء القانوني بحد ذاته، لكن إقامة الدعاوى في المحكمة الشرعية ينطوي على تكاليف نفسية على النساء، بين الشعور بالحرج، والخجل، والخوف من المشاكل المترتبة على الأوراق المطلوبة، والانتظار، وطلبات المحكمة المتعددة، وتنفيذ الحكم بعد صدوره.

- وتعتبر العادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا ونظرة المجتمع هما أهم عائق أمام قدرة المرأة للوصول للتقاضي حيث يعتبر اللجوء إلى المحاكم غير مقبول، ويلوم الناس المرأة، ولا يحبذون فكرة لجوئها إلى المحكمة. وبينما لا تشكل رسوم المحاكم عائقا لدى النساء للوصول إلى حقهن في التقاضي، تشكل تكلفة المواصلات لحضور الجلسات -لا سيما في ظل طول إجراءات التقاضي، وبعد المحاكم عن أماكن السكن- عائقا كبيرا.

- وتؤثر المعيقات المؤسسية على جميع المستفيدين من خدمات العدالة، إلا أن النساء يواجهن تحديات اكبر لأنهن في العادة يمكلن وقتا ومالا أقل ومستوياتهن التعليمية أقل؛ ومع عدم وجود إمكانية للوصول للعدالة الالكترونية، فإن القدوم إلى المحاكم الشرعية لمتابعة الملفات والقضايا يصبح إلزاميا. وهنا نجد أن المحاكم الشرعية —موضوع الدراسة- تفتقر إلى وجود لافتات توجيه الزوار، وتفتقر إلى وجود نشرات تعريفية و/أو توعوية، كما تفتقر إلى قاعات انتظار توفر حداً أدنى من الخصوصية أو الراحة للنساء؛ كما تبين عدم وجود دورات مياه خاصة للمراجعات والمتقاضيات. كذلك، لا تتوفر في هذه المحاكم أي خدمات للمرافقين من الأطفال. ومن جانب آخر، تضطر المتقاضيات اللجوء إلى المحاكم النظامية لتنفيذ الأحكام؛ ما يشكل عبئا إضافيا على المرأة؛ فمن وجهة نظرهن تنفيذ الأحكام هو عمل معقد آخر، يستنفذ وقتا طويلا، ويحتاج إلى واسطة.

- لا يوجد خدمات قانونية مجانية للنساء في المحاكم الشرعية إلا التي توفرها المؤسسات النسوية.

- تجلس المقاضيات من النساء في غرفة القاضي أينما وجد متسع لذلك، شأنهن شأن المتقاضين من الذكور والمحامين والمحاميات. هناك قناعة بأنه يشترط الالتزام بالحجاب أو باللباس الساتر والاحترام أمام القاضي. ولم تلاحظ الباحثة أن لبس المتقاضية وتزيينها أثناء قدومها للمحكمة الشرعية أثّر على اهتمام القضاة بالقضية أو أثّر على احترام المتقاضية. ولا يوجد من يحاول إسكات المرأة.

- بشكل عام يوجد رضى بين النساء عن تعامل القضاة معهن، حيث اعتبرت النساء أن القضاة يتعاملون معهن بشكل جيد، ولديهم إنسانية، ويراعون الظروف.

- إلا أن الجميع من قضاة وموظفين ونساء أبدين أن القضاة لا يفرقون مطلقا بين الرجل والمرأة في التعامل وان هناك مساواة مطلقة وحياد تام في التعامل معهم. إلا أن هذا النوع من الحياد يؤثر سلبيا على تمتع النساء بالمساواة إلى حد كبير؛ لأن المرأة في العادة تملك وقتا ومالا أقل ومستوياتهن التعليمية أقل، وتواجه تحديات أكبر.

- من وجهة نظر النساء المتقاضيات، لا يؤخذ بعين الاعتبار ملاءمة توقيت الدعوى لمواعيدهن. إنما يؤخذ بعين الاعتبار ملاءمة الموعد للمحامين في حال وجود محام. وترى النساء أن هناك مماطلة بالوقت، وتأجيل لمدد طويلة، وهناك اعتقاد أن قضايا التأجيل والفصل تكون لصالح الرجل دائما. بينما يرى القضاة أن محاولات التأجيل تكون أحيانا بغية الإصلاح، وإنهاء الأمر ودياً، بهدف تحقيق مصلحة الأسرة والأولاد.

- وقد زادت مدة التأجيلات للقضايا، لا سيما بعد الأمر بتصويب أوضاع المحاكم؛ الذي زاد عبء العمل على القضاة في محكمة شرعية رام الله والبيرة بنقل الدعاوى من المحاكم الأخرى عليها دون زيادة كادر القضاة أو كادر الموظفين، فأصبحت القضايا تؤجل لخمسة أسابيع على الأقل بدلا من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.

- تعتبر دائرة الإرشاد الأسري دائرة هامة تقوم بدور هام في الإصلاح بين الأزواج، إلا أنها بحاجة إلى تأهيل وتخصص. لا سيما أنها تعمل من منطلق إظهار السلبيات التي ستواجهها المرأة في حال طلاقها، والتركيز على الوصمة الاجتماعية للمطلقة، وعن مسؤولية الأولاد ومسؤولية الزوج، وعن صعوبة تربية الأولاد عندما يكبرون. ومن الجدير الذكر أنه من منظور النوع الاجتماعي، فإن الحديث مع المرأة بشأن الوصمة الاجتماعية للمطلقة والصعوبات التي ستواجهها بعد الطلاق يشكك في عقلانيتها وقدرتها على اتخاذ القرار المناسب لها وفقا لظروفها.

- وتعتبر وجهة نظر القضاة والموظفين في النساء مهمة، لأنها تعكس كيفية التعامل معهن والمنظور الذي يتم التعامل به معهن؛ فالأشخاص الذين تمت مقابلتهم من العاملين في المحاكم الشرعية يرون أن المرأة ضعيفة، النسبة الأكبر من النساء اللواتي يتم تحويلهن إلى الدائرة يسيطر عليهن وعلى قراراتهن الأهل.

- ذكرت غالبية النساء أنهن يعرفن حقوقهن وأنهن لم يواجهن مشكلة وجود مصطلحات قانونية صعبة لم يفهمنها، وفي الغالب يتدبر الأقارب من الذكور أمر إجراءات التقاضي، بينما اكتسبت بعض النساء خبرة في موضوع الإجراءات مع الزمن.

- في الواقع، تملك النساء ممن ادعين معرفتهن بحقوقهن معلومات منقوصة وغير دقيقة. بينما يعتبر القضاة وموظفو المحاكم والمحامون من أهم مصادر المعلومات لدى النساء المتقاضيات ممن صرحن بأنهن لا يعرفن الحقوق التي سيحصلن عليها.

- يوجد لدى غالبية النساء قناعة أن المحاكم الشرعية أساسها الشرع والدين، وبالتالي لا يوجد تمييز سواء في ظروف وأحداث التقاضي، أو من قبل القضاة أنفسهم. إلا أن البعض اعتبرن انه لا يوجد أي مساواة وأن الرجال يعتمدون على الواسطة، وانه لا تتم مراعاة ظروف المرأة مطلقا.

- وبخصوص تفضيل التعامل مع المحامين أو المحاميات، فلا يوجد تمييز لدى القضاة، إلا من ناحية سهولة التعامل والنظرة الأفضل للمحامي الرجل.

- كما لا تفضل النساء القضاة الذكور عن القاضيات الإناث ، فكلاهما يقوم بعمله

ويحكم بالحق، إلا أن القاضيات بالنسبة للمتقاضيات أفضل من حيث التواصل والخصوصية والشعور مع المرأة.

- يعتبر تعامل موظفي المحكمة مع النساء جيد، ويجيبون عن جميع الاستفسارات، إلا أن عليهم ضغط كبير.

- تشعر غالبية النساء بالثقة بالمحامين، ويجدونهم صادقين، ويشعرن أن المحامين يبلغونهن بكل ما يحدث، ويعطونهن كافة المعلومات، كما تشعر غالبية النساء ممن وكلن محام/محامية أنه لا يتم استغلالهن ماديا، بل على العكس يشعرن أن هناك تهاون من قبل المحامي/المحامية بالأتعاب.

التوصيات

- لا يكفي النص في الدستور أو في القانون على المبادئ والحقوق، خاصة حق الشخص في اللجوء إلى القضاء وأن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، بل لا بد من شعور المتقاضي بأن العدل سهل المنال ميسور للأفراد، ولا يكون ذلك كذلك إلا بوصول الحق إلى صاحبه في أقرب وقت وبأقل النفقات، إذ أن توفير العدالة أمر يمس صميم حياة المواطنين الذين يجب أن تتوافر لهم الضمانات اللازمة من أجل اقتضاء حقوقهم وحماية أرواحهم وأموالهم.

- يجب العمل على تطوير التشريعات، وإيجاد إطار قانوني فلسطين موحد يتم تطبيقه في جناحي الوطن على قدم المساواة.

- يتطلب موضوع الوصول إلى العدالة التكامل بين مكونات النظام القضائي وسبل الإنصاف القانوني بما في ذلك حل المشاكل عن طريق الوساطة وبرامج الإصلاح العائلي والاجتماعي، شريطة التقيد بضمانات الحق والعدالة وحماية الفئات الأضعف كالنساء والأطفال.

- أهمية نشر الثقافة القانونية وتوفير وإتاحة المعلومات القانونية ونشر ثقافة الحق والقانون. كما يجب مواصلة الجهود في توعية المرأة بالقوانين وإجراءات التقاضي، وتوفير منشورات ونشرات توضيحية للمصطلحات القانونية وإجراءات المحاكم لأن جهل النساء بالمصطلحات القانونية يعيق مجرى العدالة.

- أهمية توفير الاستشارات القانونية والمساعدة القانونية المجانية للمرأة المعوزة، وتخصيص غرف في المحاكم سواء النظامية أو الشرعية لتقديم استشارات قانونية مجانية يقدمها خريجو القانون لتكون جزءا من فترة التدريب للحصول على إجازة المحاماة.

- وضع آليات تساعد المرأة في الوصول للعدالة بشكل يكفل لها كرامتها وحقوقها الإنسانية على أن يكون من أهمها إنشاء دائرة تنفيذ خاصة بالمحاكم الشرعية وتأهيل ورفد دائرة الإرشاد الأسري بالكوادر المتخصصة.

- يجب العمل على تذليل العقبات أمام لجوء النساء إلى المحاكم، وتحسين البنية في المحاكم الشرعية.